من الواقع الاقتصادي

الترشيد المائي بين المركز والمحافظات

محمد شريف ابو ميسم

ما عاد خافيا على أحد ، إن مشكلة الشح في المياه ولدت وتفاقمت جراء عوامل خارجية وأخرى داخلية على مدار سنوات خلت .. ولسنا هنا بصدد استعراض تلك العوامل التي ما زالت قائمة قدر رغبتنا في أن نرى ما تنتهي إليه البحوث والدراسات التي تقدم في المؤتمرات والندوات لمناقشة هذه الإشكالية وقد دخلت حيز التطبيق .. والذي استمعنا إليه على هامش الأسبوع الزراعي الأول الذي أقامته وزارة الزراعة من خلال مجموعة من البحوث التي تمحورت حول أساليب الري و التقانات الحديثة المستخدمة ، كان بمثابة حلول نظرية رائعة فقد اجتهد الباحثون من خلال بحوثهم التي حاولت أن تصب في جوهر المشكلة باتجاه صنع الحلول النظرية فاتفقوا على أهمية توفر القناعة والجدية نحو إدارة أفضل للمياه باتجاه تقليل الهدر والضائعات سواء في الحقول المروية أم في وسائل الري التي تعتمد السواقي المبطنة و التقانات الحديثة ، وأوصى الكثير منهم بضرورة تبني ستراتيجية واضحة لمبدأ المشاركة في المياه في المناطق الزراعية عبر وضع البرامج لنشر مفاهيم المشاركة وتأسيس جمعيات لمستخدمي المياه بجانب ضرورة تطبيق السيطرة التقنية لتوزيع المياه ، حيث أكد أكثر من باحث من خلال مقارنة المؤشرات الاقتصادية لأساليب الري التقليدي مع أساليب الري الحديثة على ارتفاع كفاءة وإنتاجية الأراضي الزراعية التي يتم فيها استخدام الأساليب الحديثة على مثيلاتها التي تعتمد أساليب قديمة فكان من الضروري أن يطالب بعضهم بتفعيل دور البرنامج الوطني للتقانات الحديثة ضمن جدول زمني وتوفير مصادر إقراض لمن يستخدم هذه التقانات وتصنيع هذه المنظومات

وبحسب معلوماتنا المتواضعة فان الحكومات المحلية ما زالت تعتمد في هذا الجانب على ما تقوم به الوزارات المعنية، معتقدة إن مسؤولياتها في هذا الخصوص لا تتعدى الجانب الرقابي

وطنيا.. كل هذا الذي خلصت إليه المناقشات والكثير مما لم نشر إليه يتطلب تدخلا مباشرا من الجهات الحكومية المعنية بهذا القطاع ليجد طريقه إلى أرض الواقع باعتباره بنية تحتية للقطاع الاروائي .. بيد إن ثمة آراء يؤكدها بعض من القائمين على العملية الزراعية في البلاد تشير إلى أن عمليات تنظيم وتوزيع المياه على الفلاحين والمزارعين في المحافظات هي مسؤولية الفلاحين وحكوماتهم المحلية وليست من مسؤوليات الجهات الحكومية المركزية، وبحسب معلوماتنا المتواضعة فان الحكومات المحلية ما زالت تعتمد في هذا الجانب على ما تقوم به الوزارات المعنية، معتقدة إن مسؤولياتها في هذا الخصوص لا تتعدى الجانب الرقابي بوصفها حكومات معنية بالجانب الخدمي وفق صلاحيات وتخصيصات محددة.. وفي هذا الأمر تقاطع يترك فراغا سلبيا تنعكس تأثيراته على ما توصي به الدراسات من ضرورات تدعو للترشيد وإدخال التقانات لمواجهة العجز المائي الذي بدأت ملامحه تظهر جليا في هذا الموسم.. فهل من تنسيق في هذا القطاع الحيوي بين الجهات المعنية في الحكومات المحلية ومؤسسات الحكومة المركزية؟

لا تنسوا المنافع .. من الأزمة الحالية!

ترجمة : عادل العامل

لقد قُسِّم التاريخ المالي إلى قسمين : (ق مَ) و (ب ك) - أي قبل المسيح و بعد الكارثة. و أي كتاب صِيغ في عصر ما قبل المسيح البعيد سيكون بطبيعة الحال خالياً من أية علاقة بالموضوع في عهد ما بعد الكارثة. غير إن كتاب مارتن وولف، (تثبيت المال العالمي Fixing Global Finance) يشكل استثناءً في هذا الإطار. و لو كان للسيد وولف أن يعيد تأليف كتابه، لأجرى من دون شك تعديلاً على تأكيده هذا. لكن انطلاقته الأولى في الموضوع، التي تنامت من سلسلة محاضرات ألقاها في أوائل عام ٢٠٠٦، تظل صحيحة على نحو جدير بالانتباه بالرغم من كل ما حَدث. يبدأ السيد وُولف، و هو معلق اقتصاد رئيس للفاينَنشال تايمس، بحقيقة من السهل نسيانها : أن التمويل finance المعقد أو المتكلف sophisticated يأتي بالمنافع فعلاً. فالتمويل يسمح بخلق مشاريع ضخمة من الرأسمال الموحَّد، المجهز بكلفة متواضعة، من ملايين الناس. و هو يسمح لحديثي النعمة بإطلاق الشركات، متحدِّين سلطة أصحاب المناصب. و يجعل الناس يخففون من إنفاقهم على مدى العمر. و هو يسهّل المجازفة بالمشاركة و الضمان. و تؤكد الدراسات التجاربية أن هذه المنافع حقيقية. فالبلدان التي كانت لديها قطاعات تمويل كبيرة في عام ١٩٦٠ نمت بشكل أسرع على مدى العقود الثلاثة التالية من تلك التي لم يكن لديها ذلك. و لقد أظهرت المضاعفة في حجم الائتمان الخاص في بلد من البلدان النامية أنها تعزز معدل النمو بمتوسط ٢ بالمئة من النقاط في السنة. و البلدان النامية التي تفتح أسواق سلعها للمستثمرين الأجانب تحصد منافع كبيرة : أن الناتج لكل عامل ينمو بنسبة ٢،٣ بالمئة من النقاط أسرع مما كان سيفعل خِلاف ذلك. و هكذا فإن تعقيد أو تكلُّف التمويل نعمة. لكنه أيضاً خطير. و قد عانت أسواق ناشئة emerging سلسلة من الأزمات منذ القصور الأمريكي اللاتيني لعام ١٩٨٢. و قاست اقتصادات متقدمة من اليابان إلى السويد من إفلاسات مصرفية مكلفة. أما الأزمة الحالية، فهي نوع من نسخة فائقة الحجم من فلم رعب سينمائي مألوف على نحو مُثير للكآبة. و لا يجيب السيد وولفٌ تماماً على السؤال عما إذا كانت تكاليف الأزمات تفوق منافع التمويل الحديث، ربما لأن أحداً لا يعتقد جدياً بأنه سيكون من الممكن إعادة العفريت إلى القمقم. و بدلاً من ذلك، يركز على أسئلة أكثر عملية : ما الذي ينبغي أن تفعله البلدان للتقليل من خطر الأزمات؟ و بالقدر نفسه من الأهمية، ما الذي فعلته؟ و الإجابة على السؤال الثاني هي لب هذا الكتاب. فالاقتصادات الناشئة أي المنبثقة الآن، و قد جربت أزمات ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، صممت على تطعيم نفسها عن طريق رفض الاعتماد على التمويل الأجنبي. و حافظت على معدلات سعر صرف رخيصة من أجل تشغيل إضافيات أو فوائض surpluses الحسابات الجارية و تكوين احتياطيات أجنبية. و بهذه الطريقة فإنها ، إذا ما وقعت مصارفها في مشاكل و فر المولون الأجانب، سيكون لديها صندوق مال للطوارىء من الدولارات تعوض به الأجانب و تتجنب انهيار عملاتها الوطنية.

وقداتضح أن هذا التصميم على تشغيل الفوائض إجراءً يتَّسم بالحكمة: فقد اعتمدت البرازيل، وروسيا، وكوريا الجنوبية جميعاً على الاحتياطيات خلال الأزمة الحالية. لكن حيطة تكون مفهومةً من منظور بلد من البلدان يمكن أن يتضح أنها مسمِّمة للنظام العالمي عموماً. فإذا ما كان كل واحد يحاول إدارة فوائض الحسابات الجارية، فلا بد من أن يظهر عجزٌ موازٍ في مكان ما. و هذا ما حدث في أمريكا. فقد انصَب الرأسمال من الأسواق الناشئة إلى وول ستريت، مضخماً الفقاعة التي فات وقت تداركها. و الشيء المخيف هنا أن العملية يمكن أن تكرر نفسها. فالأمم الناشئة يمكن، و قد عاشت الأزمة الحالية، أن تضاعف مجدداً تصميمها على تصدير الرأسمال و يمكن لفقاعة أخرى أن تنتفخ. و هذا يجعل سؤال السيد وولف الأول مُلحّاً : كيف تجعل البلدان التمويل أكثر أماناً من دون اللجوء إلى سياسة مراكمة الرأسمال الباعثة على زعزعة الاستقرار؟ و يبدأ الجواب بتمييز أنواع مختلفة من تدفق الرأسمال. إن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يمكن أن يُسحب للخارج خلال الذعر، و عليه فينبغي الترحيب به. كما أن تدفقات أسهم السندات و الأوراق التجارية ثابتة على نحو مدهش. لكن الائتمان متقلب بصورةٍ خطرة، و خاصةً إذا ما جرى تعيينه بعملة أجنبية. و يجب على البلدان الناشئة أن تمنع مواطنيها من الاقتراض على نحو رخيص بالدولارات حين تكون دخولهم بالعملات المحلية كالباهت التايلندي: إذا ما أراد الأجانب أن يُقرضوا، فليُقرضوا بالعملات المحلية. فكلما صُغِّرت مثل هذه المزاوجات في العملات، أمكن التقليل من خطر أزمات معدل سعر الصرف. و يمكن للأمم الناشئة عندئذ أن تكون مستعدة لامتصاص الرأسمال من الخارج. و سوف لا تعود تشعر بالحاجة إلى اللجوء إلى فوائض الحسابات الجارية - و يمكن بالتالي توفير الفقاعة التالية على أمريكا.

حق الرد

ردا على ما جاء به المركزي

ما يحتاجه الاقتصاد العراقي إعادة هيكلة وتصحيح

حراك اقتصادي سياسي ترتفع وتيرته على جميع الصعد للبدء بمرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد العراقي بعد موجة التخلف التي قادت الى تدهور البنى التحتية العراقية ، مما يعني الانطلاق من نقطة الصفر في عمليات البناء .. فمن خلال العروض الاستثمارية الكبيرة التي تعرض امام الشركات الاستثمارية المحلية والعربية والعالمية خصوصا في مجالات الطاقة على اختلاف انواعها يكتشف المراقب ان الرغبة قائمة حيث الثروات النفطية الهائلة وحقول الغاز التي تحرق دون فائدة تذكر في اغلب المناطق ..

سلام سميسم

لم اكن ابغي من نشري لمقال اوضح فيه رؤية علمية متواضعة حول السياسة النقدية ان اثير عاصفة من غضب شخصيات لم اكن اعني بكل تأكيد اهانتها.

فالدكتور الشبيبي كان و ما زال استاذا لي و هو يعلم ذلك جيدا فمنذ ان كان شخصية اقتصادية يشار لها بالبنان في محافل الامم المتحدة عامة و اليونكتاد بشكل خاص كنت اجمع تعقيباته و اراءه و اعتمدها مصادر في بحوثي و مقالاتي، كما انني كنت من المتحمسين لتقلده منصب محافظ البنك المركزي بل و من الساعين الى جمع الاصوات المؤيدة لذلك في مجلس الحكم ابان تلكم الاحداث، و هو يعلم ذلك جيدا لانه يعلم ما اكنه فعلا له. و الدكتور مظهر محمد صالح كذلك استاذي الذي درسني مادة النظرية النقدية في دراستي للدكتوراه في الاقتصاد و زادني شرفا انه كان عضوا في لجنة مناقشة اطروحتي للدكتوراه (الثانية) حول التوازن الاقتصادي. ومن ثم فانني لم اقصد بمقالتي هذه اي تجريح او مساس شخصي لاسيما بمن اكن لهما كل الاحترام و التقدير و بمن له حق الاستاذية علي بكل ما يعنيه الحق من تفاصيل. لم اكن لاعتقد ان التعامل مع المؤسسات الدولية التي تمتلك الشرعية الدولية و القانونية يمثل سبة او انتقاصا، سيما و ما يحتاجه الاقتصاد العراقي من اعادة هيكلة او تصحيح للمسارات و هو يجابه مرحلة انتقالية مصيرية في التحول نحو اقتصاد السوق، و لاأدري لم أثر غضب من غضب .

و كان مقالي « محاولة علمية» و انا التي تتلمذت على يدي اساتذتي الافاضل الذين اكن لهم كل الود و الاحترام، كان المقال محاولة لتوضيح رؤية اقتصادية – كما يتضح من عنوانه- ليس الا. و من ثم لم اقصد التجريح او الطعن بهذا الطرف او ذاك و انما هو رأي يحتمل الخطأ و الصواب ككل الاراء مهما كانت.

في نهاية هذه الاسطر اؤكد انني لا أتوجه باي اتهام او طعن لاي من قيادات البنك لاسيما لمن درسني منهم مع اعتزازي بالاخرين الذين اعلن انني حتى لا اعرفهم كي اتهمهم، انما هي دعوة لمراجعة سياسات البنك و ذلك رأي كما سبق و ان أوضحت.

في الختام اشكر صفحات جريدة المدى الغراء و التي عودتنا على ان تكون منبرا لحرية الكلمة و التعبير، و ان تكون مثالا لعراق مابعد ٩/٤/ ٢٠٠٣ و دستوره الجديد الذي يكفل لكل مواطن الحق في ابداء الرأي و التعبير مثلما يكفل له كرامته و حريته الفكرية فهذه هي ابهى صور الديمقراطية.

كلمة اخيرة أنا مواطنة عراقية عادية و لم اكن يوما قلما هابطا و لاكاتبة مأجورة.

مذكرة تفاهم مع شركة ألمانية لبناء ألفي وحدة سكنية في ميسان

بغداد/ المدى

وقعت هيئة الاستثمار في محافظة ميسان مذكرة تفاهم مع شركة Gem group الألمانية لإنشاء مجمع سكني يتكون من ٢٠٠٠ وحدة سكنية وقال رئيس هيئة الاستثمار في المحافظة علي وارد في تصريحات صحفية «إن مذكرة التفاهم تضمنت مشروعاً استثمارياً يتكون من ٢٠٠٠وحدة سكنية بداية للتفاهم في هذا المجال فضلا عن تقديم الشركة آلية أو أسلوب تمويل المشروع كذلك أسلوب بيع الشقق على المواطنين فيما ستقوم هيئة الاستثمار في المحافظة بمخاطبة البنوك التي لها القدرة على تمويل مثل هذه المشاريع.»

من جانبه أكد ممثل شركة Gem group الألمانية كلاوس رنشمدت أن المشروع السكني يتضمن بناء شقق سكنية تتكون من ٣ طوابق وان مدة انجاز المشروع السكني لا تتعدى السنتين في حال توقيع العقد النهائي.

وأشار إلى انه بناء على مقترحات المستشارة الألمانية ووزير الخارجية الألمانية الشركات الألمانية ستندفع باتجاه السوق العراقي في مجال الاستثمار والعقود وفي جميع المجالات.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي دعا المستثمرين العراقيين والشركات العالمية إلى اغتنام الفرص الاستثمارية الواعدة في العراق، والاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار العراقي للمستثمر. مشيرا إلى ضرورة تعاون الوزارات مع الهيئة الوطنية للاستثمار وتسهيل الإجراءات وتخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية دون معوقات.

مستشار البنك المركزي: لايمكن توصيف الاقتصاد العراقي بسبب طبيعته الريعية

بغداد/ المدى

قال مستشار البنك المركزي العراقي ان اعادة توصيف النظام الاقتصادي الوطني مازالت غائبة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد وهيمنة الدولة على ٨٠ بالمئة من الواردات وهي تتمحور على عائدات النفط المالية .

واضاف الدكتور مظهر محمد صالح لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان توصيف الاقتصاد سيضع حدود السياسة ومساحة التداخل مع توجهات الدولة الاقتصادية . مؤكدا ضرورة توجه الدولة في دعم القطاع الخاص انطلاقا من المستوى الفردي الى مستوى الشركات .

وذكر صالح ان هذا الانطلاق هدفه تكثيف النشاط الاقتصادي والتمويل المناسب بعيدا عن اية ضغوط تتطلبها كلفة التمويل .

مشيرا الى ان مشكلة العراق هي سياسات الاستقرار لم تقابلها سياسات قوية في اعادة هيكلة الاقتصاد.

واوضح صالح مازالت الشركات العامة كيانات رسمية تعج بالعاطلين وفاقدة للاستثمار والتقنية مما يشير الى خلل في السياسة العامة للاقتصاد .وزاد صالح ان جذب الاستثمارات امر يسهل تحقيقه في اقتصاد يتمتع بفائض مالي نسبي كالاقتصاد العراقي ، مبتعدين قليلا عن ميكانيكيات الاسعار والتخبط في نظام سوق غير مكتمل في ادواته ومؤسساته ، ليتمكن البرنامج الاقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن الامثل ويبعد البلاد عن شبح الركود المستمر الذي تؤشره المعدلات المنخفضة في نمو الناتج الحقيقي غير النفطي الذي لم يغادر في معدلاته مستوى مماثل لمعدلات نمو سكان العراق منذ اكثر من عقدين ونيف من الزمن .

تراكمات مالية على العراق في صندوق التنمية الدولي

بغداد/ المدى

أكد عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب يونادم كنا إن الحكومة أكدت عدم الحاجة هذا العام لسحب أموال من البنك المركزي العراقي لتغطية نفقات الموازنة الأستثمارية.

وأوضح أن العراق يمتلك متراكماً مالياً يقدر بواحد وعشرين مليار دولار في صندوق التنمية الدولي.

وأضاف ان الموازنة العامة لهذا العام حسبت على اساس سعر برميل النفط وان أرتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية ووصوله الى عتبة الـ ٥٠ $ لاول مرة منذ أربعة أشهر جاء نتيجة لاصطدام غواصتين أمريكيتين في مضيق هرمز و لن يكون هذا الارتفاع مستقراً وقد يشهد تراجعاً خلال الايام المقبلة.

تناقص أشجار النخيل في العراق من ٣٣ مليون نخلة إلى نحو ١٦ مليونا

بغداد/ المدى

تعرض واقع النخيل في العراق إلى أضرار كبيرة خلال العقود الماضية، ما أدى إلى تناقص أشجار النخيل إعداده بشكل كبير من ٣٣ مليون نخلة إلى نحو ١٦ مليونا منتصف الثمانينيات لتصل إلى نحو ١٠ ملايين نخلة حاليا بحسب التقديرات غير الرسمية ، لكن مدير عام الهيئة العامة للنخيل في وزارة الزراعة فرعون احمد حسين يشكك بصحة هذه الأرقام التقديرية مؤكدا وجود خطة لتطوير واقع النخيل وبرنامج تعاون مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة لتطوير وتعبئة وتغليف التمور العراقية.

وترجع التقارير العالمية والمحلية المتخصصة في مجال الاقتصاد الزراعي التراجع الكبير في معدلات انتاج العراق من التمور الى ما رافق العقود الثلاثة الماضية من اعمال عسكرية اضرت ببساتين النخيل التي انخفضت اعدادها الى ارقام مقلقة مع بروز مشكلة الجفاف وانخفاض مناسيب المياه وعزوف الفلاحين عن تقديم الرعاية الكافية للنخلة التي غدت تكاليف خدمتها تفوق واردات انتاجها من التمور بحسب مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك الدكتورة منى تركي الموسوي التي اكدت بان العديد من البلدان قطعت اشواطا طويلة في تطوير زراعة النخيل وتحسين انتاج الاصناف المرغوبة من التمور

ومن جانبه مدير عام الهيئة العامة للنخيل في وزارة الزراعة شكك بارقام التقديرات غير الرسمية وما تسجلها في العراق من نسب تراجع كبيرة في اعداد النخيل التي يجري العمل على رفعها من خلال مشاريع زراعة الفسائل تحت النخيل المتقادم في العمر وكذلك بالاعتماد على ما ينتج من شتلات نخيل داخل مختبرات محطات الزراعة النسيجية التي ادخلت الى البلد مؤخرا.

بدء أعمال المنتدى الاقتصادي الوطني الاول

بغداد / قيس عيدان

اكد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أن الاقتصاديين العراقيين من أساتذة وخبراء ومتخذي القرارات يُدركون جيداً غموض وعدم وضوح السياسات الاقتصادية المعتمدة حاليا في البلاد ، حصيلة الانتقال المفاجئ وغير المبرمج للاقتصاد العراقي من نظام يعتمد على التخطيط المركزي الشامل واقتصاد يكاد أن يكون اعتماده على القطاع العام فقط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إلى نظام الاقتصاد الحر.

جاء ذلك في كلمته اثناء افتتاح اعمال المنتدى الذى يستمر ثلاثة ايام والذى بدء اعماله يوم أمس وحضرته (المدى) و اضاف الهاشمي ان فكرة تنظيم هذا المنتدى الاقتصادي الوطني لأجل وضع الأسس العلمية والنظرية بهدف رسم سياسات اقتصادية واضحة ورصينة لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في الحاضر والمستقبل ، ووضع الأساليب والآليات لتفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأساسية .

مشيرا الى ان تجربة السنوات السابقة اثبتت خصوصية الحالة الراهنة للاقتصاد العراقي ليس فقط في المديونية العالية للخارج والتي تبلغ حوالي (٤٩) مليار دولار بعد أن كانت (١٢٢) مليار دولار والتي خفضت بفضل اتفاق مع صندوق النقد الدولي، بل بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية التي كانت إلى حد كبير وراء ظاهرة عدم الاستقرار في العراق الى جانب ضعف الهيكل المؤسسي للدولة وتفشي الفساد الإداري والمالي وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ،مشيرا الى اهمية تضافر جهود القطاعين العام والخاص والارتقاء بسُبُل تفعيلها سوية، وأن ينصب تفكيرنا باتجاه بناء نموذج اقتصادي واجتماعي يتسع للقطاعين العام والخاص مع وجود آفاق مستقبلية لتوسيع وتطوير القطاع الخاص مع حرية أوسع لقوى السوق لأن تلعب دورها في التنمية بحرية ودون ضغوط. ويعد هذا المؤتمر مشروعا حضاريا للتنمية المستدامة يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، المالية والمادية والبشرية والطبيعية، ودعا أن يخرج هذا المنتدى بتوصيات ومقترحات تساهم مساهمة فاعلة في وضع سياسات اقتصادية متينة ورصينة ومتماسكة .

من جانبة أكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدى ضرورة وجود رؤية مشتركة وواضحة لاقتصاد متين مبني على الاسس العلمية لاقتصاد سليم وزاهر فيما اشار وزير الصناعة فوزي حريري ل(المدى) الى اهمية انعاد هذة المنتديات بغية الخروج بتوصيات ونتائج تخدم المعنيين فى المجال الاقتصادى كما ان النتائج ستساعد الحكومة الحالية والمستقبلية لرسم معالم اقتصاد متعافى بعيدا عن اى تغيرات قد تطرا على المنطقة وعلى البلاد ؛الجلسة الاولى للمنتدى ناقشت عددا من المواضيع الخاصة مثل التحديات التى تواجه الاقتصاد العراقى والازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقى بالاضافة الى السياسات الاقتصادية المطلوبة للمرحلة القادمة والسياسة الاستثمارية والسياسة النفطية والسياسة المالية.